

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٧٠

الأربعاء، ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مينون . . . . . (توغو)
الأعضاء:	أذربيجان . . . . . السيد مهديف
	الأرجنتين . . . . . السيدة ميكاي
	أستراليا . . . . . السيدة كينغ
	الاتحاد الروسي . . . . . السيد بانكين
	باكستان . . . . . السيد ترار
	جمهورية كوريا . . . . . السيد سول كيونغ - هيون
	رواندا . . . . . السيد ندوهونغوريهي
	الصين . . . . . السيد لي باودونغ
	غواتيمالا . . . . . السيد روسينتال
	فرنسا . . . . . السيد بريانس
	لكسمبرغ . . . . . السيدة لوكاس
	المغرب . . . . . السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة رايس

## جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2013/294)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## تقارير الأمين العام عن السودان.

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2013/294)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جنوب السودان والسودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2013/318، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته توغو، جمهورية كوريا، رواندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/294، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، أستراليا، باكستان، توغو، جمهورية كوريا، رواندا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، لكسمبرغ، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٠٤ (٢٠١٣).

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد كوك (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى المشاركة في هذه الجلسة. وبالنظر إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يخاطب فيها وفد بلدي مجلس الأمن خلال رئاستكم، أسمحوا لي في البداية أن أهنيكم على قيادتكم الناجحة، والإعراب عن أطيّب تمنياتي لكم وأنتم تحتتمون أعمالكم خلال الأيام القادمة. وفي نفس السياق، أكرر التزام جنوب السودان بالتعاون مع مجلس الأمن.

إن جمهورية جنوب السودان تكرر تقديرها لمجلس الأمن والأمين العام على مواصلة اهتمامهما بقضية أبيي. كما يعرب جنوب السودان عن تقديره العميق لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، على التزامها الذي لا يتزعزع بحماية المدنيين ولحكومة إثيوبيا على إسهامها بقوات في تلك البعثة الهامة، التي تدعم السلام والأمن في منطقتنا. وتوفر تلك الجهود التكميلية، بما في ذلك الإسهامات التي لا تقدر بثمن للاتحاد الأفريقي من خلال فريقه الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، الزخم اللازم لحل مسألة الوضع النهائي لأبيي، التي هي عنصر أساسي لإحلال سلام دائم بين الدولتين الجارتين.

ويرحب جنوب السودان بالزيادة في الحد الأقصى لقوات البعثة، للسماح بنشر مزيد من القوات من أجل دعم الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، التي ينفذها السودان وجنوب السودان والتي ستدعم إلى حد كبير تثبيت الاستقرار في المناطق الحدودية بين الدولتين.

الحادثة. يجب إحقاق العدالة ومعاقبة المسؤولين. لكننا، ونظرا للتحديات التاريخية القائمة بين السودان وجنوب السودان، ندعو إلى إجراء تحقيق دولي لضمان مصداقية تلك العملية وشفافيتها. ولا تنظر دينكا نقوك ولا حكومة جنوب السودان إلى ذلك الحادث المؤسف بمعزل عن المسائل الأخرى، ولكن كتتويج لاتجاه يجب أن يتوقف. وثمة أمل في أن توفر هذه المأساة الزخم اللازم للطرفين من أجل إنهاء النزاع الإقليمي عبر الآليات المتفق عليها.

أشير إلى أن حكومة بلدي قد دعت إلى إحلال السلام والهدوء وسط دينكا نقوك في أبيي خلال هذا الوقت العصيب. والمناوشات التي وقعت هي انعكاس للإحباط الذي يعاني منه أفراد دينكا نقوك فيما يخص وضع وطنهم الأم. وتحقيقا لتلك الغاية، تلتزم حكومة جنوب السودان بمضاعفة جهودها لضمان إنشاء إدارة ومصلحة شرطة في أبيي. ونرحب أيضا بدعوة المجلس المستمرة إلى تنفيذ اتفاق ٢٠١١ بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي (S/2011/384، المرفق)، وقرار لجنة الرقابة المشتركة في أبيي المتخذ في ٣ أيار/مايو، من أجل ضمان أن تكون أبيي منطقة خالية من الأسلحة والطلب المتعلق بسحب السودان شرطة النفط من دفره. ونحن نعتبر تلك الجهود ضرورية لتهيئة بيئة مواتية لإجراء الاستفتاء في أبيي قريبا.

كما تكرر حكومة جنوب السودان مع ذلك بأن إنشاء مؤسسات مؤقتة في أبيي لن يؤدي إلى إحلال سلام دائم، وبأن إنشاءها لا يمكن أن ينظر إليه كغاية في حد ذاته. ويجب أيضا ألا يسمح للسودان بمواصلة تغيير مجرى الأمور، عن طريق تغيير معايير كيفية إنشاء المؤسسات المؤقتة.

ويجب منعه أيضا من خلق مزيد من الأمور الواقعة في الميدان عن طريق تسليح الميسيرية وإعادة توطينهم إلى الشمال

وأذكر بأن المجلس قد طلب في أيار/مايو ٢٠١٢ من الطرفين، تحت طائلة فرض جزاءات، التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن جميع المسائل المعلقة، بما في ذلك الوضع النهائي لأبيي، في غضون ثلاثة أشهر. للأسف، لم يُحترم ذلك الموعد النهائي. ومع ذلك، قدم فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ اقتراحا بشأن الوضع النهائي لأبيي، في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وصفه رؤساء الدول والحكومات الأفارقة، في كانون الثاني/يناير، بالحل العادل والمنصف والعمل للتراع. ترى حكومة بلدي، بأنه الحل الوحيد القابل للتطبيق من أجل إحلال سلام دائم، لأنه يأخذ بعين الاعتبار السياق التاريخي في أبيي، في حين يعكس بشكل كاف التحديات التي تواجه إجراء الاستفتاء، الذي وافق عليه الطرفان، بطبيعة الحال، في اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥. ويؤسفنا استمرار السودان في رفض اقتراح فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، رغم كونه اقتراحا كلف رئيسا الدولة الفريق بتطويره.

كما أشار إلى ذلك آخر تقرير للأمم المتحدة عن الحالة في أبيي (S/2013/294)، كانت ثمة تقارير عن مهاجمة مسلحين من الميسيرية لدينكا نقوك في أبيي، حيث قتلوا الناس ونهبوا الماشية وحرقوا القرى. من أجل ذلك، تثني حكومة جنوب السودان على مجلس الأمن على استعراضه وإعادة تأكيده بأن لولاية حماية المدنيين آثارا أوسع نطاقا في قضية أبيي، وبالنظر إلى السياق التاريخي للصراع بين السودان وجنوب السودان. فإننا ننضم إلى مجلس الأمن فيما يخص الثناء على جهود البعثة، في تيسيرها المستمر للهجرة السلمية للميسيرية عبر أبيي.

إن الاغتيال المؤسف للقائد الأعلى لدينكا نقوك، السيد دينغ كول دينغ، وقتل أحد حفظة السلام في البعثة في ٤ أيار/مايو، قد جلب الكثير من الحزن إلى دينكا نقوك والشعب الإثيوبي. إننا نرحب بالتزام جمهورية السودان بإجراء تحقيق شفاف وشامل وعادل لمسألة كل المتورطين في تلك

سودانيتين، ونحن نقف منهما على مسافة واحدة لا نفرق بينهما، ونحن مسؤولون عن حمايتهما إلى أن تتم تسوية الوضع النهائي لأبيي.

أرحب بموافقة المجلس على تحديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى. ونرحب بزيادة عدد القوات التابعة للقوة بحوالي ١٢٦ ١ عنصرا وذلك لكي يتمكنوا من مراقبة المنطقة الآمنة المتروعة السلاح التي أنشئت، ونأمل أن تضطلع القوة بمراقبتها وتمنع تسلل جميع عناصر التمرد من دولة الجنوب، وكذلك تسرب السلاح من أراضيها. وقد كان الحادث الذي وقع قبل شهر من الآن مثيرا لكثير من الشكوك إزاء استمرار تسرب تلك العناصر وذلك السلاح من دولة الجنوب.

على إثر ذلك، وفي إطار حرصنا على علاقات طيبة وممتازة مع دولة جنوب السودان، فقد بعث السيد وزير الخارجية، ومعه السيد مدير عام جهاز الأمن إلى دولة جنوب السودان لينقلا إلى حكومة جنوب السودان بعض الشواغل وهي تتعلق باستمرار تسرب المتمردين في جنوب كردفان وتقديم الدعم لهم من جنوب السودان.

نأمل أن يتم التشاور بين بلدنا بهذه الروح حتى تتمكن من وضع حلول لجميع هذه الشواغل.

فيما يتعلق بالحادث الذي وقع في منطقة أبيي، الذي راح ضحيته السلطان كوال دينج مجوك - زعيم قبيلة دينكا نقوك - إلى جانب عدد من أفراد قبيلة المسيرية، فقد عبرنا عن استنكارنا للحادث وأعلنت حكومة السودان استعدادها لإنشاء لجنة تحقيق لتقديم الجناة إلى العدالة.

إن الاتفاقات تبرم عموما بين الدول لكي تحترم. ولكن متى ما كان هنالك عدم احترام للاتفاقات، فإنه يحق لأي طرف أن يعيد النظر وأن يراجع تلك الاتفاقات حسب التزام الطرف الآخر. فمن هنا نود أن نرسل رسالة واضحة من واقع

من أبيي. وإذا ما أسفرت نتائج الاستفتاء النهائية عن أن تصبح أبيي جزءا من جنوب السودان، فنحن نرحب بأن يرمى المسيرية ماشيتهم ويسقونها في أبيي وما وراءها مثلما دأبت عليه أجيال متواصلة منهم، شريطة أن يأتوا مسالمين وغير مسلحين.

أبدت حكومة جنوب السودان تقديرها ودعمها لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي عبر المساعدة في أن تكون قوك مشار مقرا للقوة في أراضيها. وستبذل الحكومة قصارى جهدها من أجل مواصلة دعم العمل الهام الذي تضطلع به القوة الأمنية المؤقتة.

أخيرا وليس آخرا، يؤكد جنوب السودان مزيدا من الالتزام بتعزيز السلام والاستقرار في سائر أنحاء منطقتنا. ونكرر تقديرنا لمجلس الأمن على تحديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة ونتمنى للبعثة مشاركة مفيدة وهي تواصل السعي إلى توطيد السلام والاستقرار في أبيي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

**السيد عثمان (السودان):** أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائنا الفرصة لمخاطبة المجلس بمناسبة قرار تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي كما تعلمون، فإن اتفاق السلام الشامل بين السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان وقتذاك، التي أصبحت حكومة جنوب السودان لاحقا، قد عاجلت موضوع أبيي عبر البروتوكول المخصص لأبيي. ولعلكم تعلمون جميعا أن البروتوكول ينص نصا واضحا وصريحا على أن أبيي ما زالت جزءا لا يتجزأ من أراضي السودان، بمن فيها من مواطنين. وهنالك كما تعلمون مجموعتان هما قبيلة المسيرية وقبيلة دينكا نقوك، وأفرادها جميعا مواطنون سودانيون ونحن حريصون على سلامتهم إلى أن يتم الاتفاق على الوضع النهائي لأبيي. فالمجموعتان كلتاها

الأمن والسلام في السودان وبين دولتي السودان وجنوب السودان، وفي الإقليم بأسره.

وأختم قولي مشيداً بما جاء في هذا القرار، وفي القرارات السابقة، من التأكيد على عدم تغيير الحدود الإقليمية للدول بالقوة وعلى تسوية المنازعات الإقليمية بالوسائل السلمية. نشيد بهذا النص الذي ورد في هذا القرار، وأقول إن النزاعات بين الدول في المناطق وفي الحدود لها وسائل حلها المعروفة في القانون الدولي، ويتم ذلك بالتراضي بين الدولتين. ويجب أن ينأى مجلس الأمن بنفسه عن أن يقوم مقام الهيئة العادلة. مجلس الأمن ليس محكمة، مع كامل تقديرنا واحترامنا له. فليتح الوسائل السلمية والمعروفة في القانون الدولية للطرفين حتى يتمكننا من تسوية الوضع النهائي في أبيي بما يرضيهما. وبما يحقق الأمن والسلم في الإقليم، وهذا هو الهم الأساسي لمجلس الأمن.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

حرصنا على إكمال تطبيع العلاقات بين بلدينا، وأن تصل إلى نهايتها بما يخدم شعبينا. ونود أن نقول إن على حكومة جنوب السودان أن تحترم الاتفاقات التي وقعتها، وخاصة فيما يتعلق بالتدابير الأمنية لمنع دعم أو إيواء أو مساعدة المتمردين وتقديم العون لهم بأي شكل من الأشكال. وفي حالة عدم الالتزام بهذا، يحق للسودان مراجعة هذه الاتفاقيات وفقاً للتطورات. لكنني أؤكد عزمنا ورغبتنا وإصرارنا على أن تكون هنالك علاقات ثنائية ممتازة بين بلدينا.

فيما يتعلق بالوضع النهائي لمنطقة أبيي، فإن جميع أعضاء المجلس يعلمون أن هناك بروتوكولا خاصا بأبيي تم توقيعه بين الطرفين، وعلى إثره تم تبني قانون الاستفتاء الخاص بأبيي. فلا يمكن لأي جهة أن تلغي ذلك القانون الذي شاركت الحركة الشعبية حينها - وكانت ممثلة في البرلمان القومي للسودان قبل أن ينفصل جنوب السودان - في صياغة ذلك القانون الذي يجب احترامه. ولكن أن نتكلم عن أي إجراءات لاحقة قدمتها الآلية الرفيعة المستوى بصورة تخالف ذلك القانون، فإن تلك الإجراءات أو الاقتراحات تصبح غير منطقية وغير مقبولة نظراً لتعارضها مع ما تم التوصل إليه والاتفاق عليه بين الطرفين.

وأؤكد في الختام أن السودان سوف يستمر التعاون مع المجلس من أجل التوصل إلى حلول مرضية وتفضي إلى تحقيق